Doha 16th Forum
منتدى الدوحة
21-23 May 2016 - ٢١ - ٢٣ مايو ٢٠١٦م

تقرير حول
منتدى الدوحة 2016

المقدمة:

انعقد بمدينة الدوحة خلال الفترة 21-23 مايو 2016 المنتدى السادس عشر تحت شعار "الاستقرار والازدهار للجميع"، جامعاً أكثر من (500) مشارك يمثلون (82) دولة من القادة السياسيين والمفكرين والخبراء ورجال الأعمال والناشطين في حقل العمل الأهلي ومنظمات المجتمع المدني. وناقش المنتدى خلال أيام انعقاده الثلاثة سبل تحقيق الاستقرار والازدهار الدولي والإقليمي في ضوء التحديات الكبرى التي تواجه عالم اليوم في مجالات الأمن والاقتصاد والطاقة والمجتمع المدني.

1) اليوم الأول، 21 مايو 2016

الجلسة الافتتاحية

افتتح المنتدى بحضور حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى "حفظه الله"، وأصحاب الفخامة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي والرئيس الأفغاني محمد أشرف غني، ورئيسة موريشيوس أمينة غريب، ورئيس جمهورية النيجر محمد إيسفو، ومعالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وسعادة رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة مونز لوكتوفت.

وقد تحدث في الجلسة الافتتاحية فخامة الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني مؤكداً على دور المؤسسات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإيجاد فهم عالمي مشترك للبحث عن قواعد جديدة للحد من الاضطرابات التي تسود العالم. وأكدت فخامة رئيسة موريشيوس أمينة غريب في كلمتها في الجلسة نفسها بأن منتدى الدوحة أصبح من أهم المنتديات على مستوى العالم، حيث وضع لنفسه إطاراً دولياً لتعزيز الحوار بين صناع القرار، مشيرة إلى أن النزاعات وحركات الانفصال التي يشهدها العالم ناتجة عن عوامل معقدة، وأن مخاطر عدم المساواة في النوع والسن تجعل الشباب والمرأة مهمشين مع احتمال تحولهم إلى عنصر أساسي في النزاعات والاضطراب.

وأشار فخامة رئيس جمهورية النيجر محمد إيسفو إلى أن العالم بحاجة إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وأن الفقر المنتشر في الدول النامية وعدم المساواة عاملان يغذيان الإرهاب. ولاحظ أن خلق ظروف الاستقرار السياسي والاقتصادي عالمياً، يحتاج إلى مزيد من العدالة والمساواة والحوكمة السياسية والاقتصادية.

وأكد سعادة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في كلمته بأنه على المجتمع الدولي تحقيق الكثير لوقف النزاعات والمعاناة وبذل جهود أكبر لإيجاد ثقافة الوقاية والتركيز على حقوق الإنسان، مشدداً على أن التطرف العنيف الذي نعيشه يجب أن يواجه بسياسات مستنيرة تتعامل مع الأسباب الجذرية وتعزز المصالحة وتمضي بقوة نحو التنمية والمعافاة وإعادة البناء.

أما رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة سعادة السيد مونز لوكتوفت، فقد دعا في كلمته مختلف دول العالم إلى الانفتاح وتحقيق مبدأ العدالة في نظام الحكم والعمل وفق سياسات شاملة لا تستثني أحداً، وحث مجتمع الأعمال والصناعة ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين وغيرهم من الفاعلين على لعب دور أكبر في هذا العالم المتحول.

واختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة سعادة وزير خارجية دولة قطر الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، الذي أكد أن ما يشهده العالم من أزمات يفرض الاستفادة من فرص التشاور بين السياسيين ورجال الفكر في شتى المجالات لوضع الحلول الناجعة لتحقيق الاستقرار والأمن للشعوب والدول. وأشار إلى أن تحقيق تطلعات الشباب من خلال إشراكهم في الشأن العام، ومساهمتهم في خدمة المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتربية الإنسان على قيم المساواة، ونبذ التمييز العنصري والطائفي والمذهبي، هي الطريق للقضاء على التطرف وسد الذرائع التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية لضم الشباب إليها.

2) اليوم الثاني، 22 مايو 2016

الجلسة العامة الأولى عن الأمن:

الوضع الدولي والإقليمي الراهن وسبل مواجهة التحديات:

افتتحت هذه الجلسة بمداخلة لسعادة مونز لوكتوف رئيس الدورة الـ 70 للجمعية العامة أوضح فيها أن البنى التحتية الموجودة تعجز عن حماية الأمن والسلم بسبب التوترات الأمنية، في ظل غياب الأدوات والقدرات اللازمة لحماية المدنيين. وأشار إلى ضرورة الاستجابة بطريقة مسؤولة للأنماط الجديدة من التحديات في مجال الأمن والاستقرار والأوبئة والتهجير، وهي الأمور التي قوضت الثقة في الأمم المتحدة. وقال إنه على الدول الأعضاء أن تزيد من المبادرات البراغماتية وتجدد التزامها بالميثاق.

وأشارت سعادة سوزان مالكورا وزيرة خارجية الأرجنتين إلى أن تحقيق فهم كامل للعمل الجماعي في التصدي للتحديات الحالية يتطلب الحوار بين جميع الأطراف وتطبيق القانون الدولي وتحقيق المشاركة الدولية، فلا يستطيع طرف واحد مواجهة هذه المشكلات. ولا بد من التركيز على ما يريده الناس والنظر بعدستهم إلى المشاكل للبحث عن حلول.

أما سعادة إلمار ماميدياروف وزير خارجية أذربيجان، فأوضح أن مواجهة التحديات الأمنية تتطلب رؤية، والنظام العالمي الجديد لم يتبلور بعد منذ نهاية الحرب الباردة. ولنبدأ أولاً بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي التي لم يقع تنفيذها.

ورأى سعادة مانويل غونزاليس سانز وزير خارجية كوستاريكا أن علينا أن نأخذ بمفهوم شامل للأمن إذا أردنا مقاربة عالمية شاملة للتحديات. وأشار إلى وجود إحباط لدى عديد الدول التي ترى أن القرارات التي يتخذها مجلس الأمن لا تطبق. وهو ما قد يقوض مفهوم الأمن الجماعي. وأكد على أهمية إيجاد معالجة شاملة وجماعية للتحديات التي يواجهها العالم.

وقال سعادة محمد مالكي بن عثمان وزير الدولة الأقدم للخارجية والدفاع بسنغافورة إنه لمحاربة انتشار الإرهاب ينبغي منع الدعاية المتطرفة في الإعلام الاجتماعي، ومواجهة أيديولوجيته، والتعاون في إطار تحالف عالمي ضد المجموعات الإرهابية وحصرها والتضييق عليها.

وأشار سعادة ناصر بن عبد العزيز النصر الممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات إلى أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في غياب الأمن والسلم، في حين أن "الحلول الأمنية" و"القبضة الحديدة" أثبتت فشلها في حل المشاكل وتحقيق تطلعات الناس. وأوضح أن تحالف

الحضارات يُعد إحدى الأدوات الناعمة التي تم إنشاؤها من أجل المساهمة في تحقيق عالم أكثر أمناً وسلماً.

وأكد المشاركون في هذه الجلسة على أهمية التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة التحديات التي يموج بها العالم من انتشار الإرهاب والعنف والتطرف، مشددين على ضرورة قيام الأمم المتحدة بمهامها دون تفرقة، لاسيما فيما يرتبط بتفعيل وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي. وكذلك تعزيز دور المرأة والتوزيع العادل للثروات وإطلاق مبادرات جديدة من شأنها حماية حقوق الإنسان والقضاء على العنف ومحاصرة الإرهاب.

الجلسة العامة الثانية عن الأمن:
الشرق الأوسط نحو مزيد من الاستقرار والازدهار:

افتتحت هذه الجلسة بمداخلة لسعادة نيكولاي مولدانوف مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، أشار فيها إلى مصادرة الحريات وغياب العدل وعدم استقرار وعدم ازدهار ومعاناة ملايين الناس. وهذه كلها تقوض فرص السلام في المنطقة، ولاسيما مع عدم حل القضية الفلسطينية واحتمال موت حل الدولتين دون تنفيذه. وشدد على ضرورة التحرك العالمي والإقليمي السريع لحل القضية على أساس الدولتين.

ووافقه سعادة يان كوبيش مبعوث الأمم المتحدة إلى العراق، مقراً بتباطؤ المجتمع الدولي في العمل على حلّ القضية الفلسطينية، وأكد أن الخطاب الحالي لا يخدم هذه القضية بأي شكل من الأشكال بل يغذي العنف والتطرف إقليمياً ودولياً. لذلك يجب الإسراع في مقاربة الأوضاع في المنطقة على قاعدة مستقبل مشترك. وتحدث عن أهمية إشراك النساء والشباب وعن الرغبة في العيش معاً ودور الأمم المتحدة في ترويج القيم والمعايير الصحيحة.

ورأى سعادة إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوث الأمم المتحدة لليمن أنه رغم التحديات الكبيرة فالأزمة في ذلك البلد ليست مستعصية على الحل، وأن ما يتم الاختلاف حوله هو تفاصيل وآليات تنفيذ القرار 2216 المتعلق بانسحاب الحوثيين من المدن المحاصرة وتسليم الأسلحة. وأعرب عن ثقته في إمكانية البناء على أرض مشتركة بين أطراف الصراع في اليمن، مؤكداً أن مشاورات السلام اليمنية في الكويت فرصة لن تتكرر.

وأكد سعادة توبياس الوود وزير الدولة البريطاني للخارجية أننا نعيش فترة تنعدم فيها الثقة والاستقرار، ويتنامى تأثير التطرف والإرهاب، وهو ما يدعو للتوحد، وإيجاد حلول مشتركة،

مشيراً إلى أهمية محاربة داعش والمتطرفين بنفس السلاح الذي يستعملونه في التجنيد والدعاية، من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة، وأبرزها الإنترنت. وتحدث عن تجربة بريطانيا المتقدمة في هذا المجال داعياً الدول الأخرى للتعاون معها.

وقال سعادة أنس العبدة رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، أنه من الصعب تصور حالة من الاستقرار في الشرق الأوسط دون استقرار سوريا، مشيراً إلى أن سياسة احتواء الأزمة السورية طيلة السنوات الخمس الماضية لم تكن فاعلة. ويرى فيما يخص عدم التزام النظام السوري بتعهداته أن الملف الإنساني لا يمكن أن يكون تفاوضياً أصلاً. وأما الملف السياسي، فقد كانت مفاوضات جنيف (4) تهدف إلى وضع مسار يشمل حكماً جديداً ودستوراً ثم انتخابات عامة. ولكن النظام لم يكن جاداً.

وفي كلمته قال سعادة صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين، إذا أردنا أن نهزم "داعش"، فعلينا نشر الديمقراطية بكل أشكالها في العالم العربي كله، وأوضح بأن التحدي الأبرز الذي يواجه العالم العربي هو كيفية التعامل مع الشباب وطموحاته وآماله. وعلينا أيضا أن ننهي الصراع في فلسطين. ودعا إلى تطوير نظام التعليم واستئصال المواد التي تحث على كراهية الآخر من مناهج الدراسة، وتحسين العلاقات العربية– العربية.

وأشارت الدكتورة فاليري أموس مديرة كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، إلى أن التحديات موجودة وكذلك فرص التمكين. ورأت أن العدالة على مستوى وطني وإقليمي ودولي هي نقطة انطلاق جيدة. ولا بد من مساءلة الحكومات واحترام التنوع وتغيير مقاربتنا لبعض المشاكل.

وأكد المشاركون في هذه الجلسة على ضرورة إيجاد حلول سريعة لعدد من القضايا والملفات الساخنة في المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وإنهاء الأزمة السورية، وضرورة التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة المشتعلة في اليمن، مشيرين إلى أن حل هذه القضايا يشكل مفتاحاً لترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

الجلسة العامة الثالثة:
الاقتصاد العالمي إلى أين؟

افتتحت هذه الجلسة بمداخلة لسعادة الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة القطري أكد فيها أن المشكلات الجيوسياسية والأمنية التي تواجه الدول هي التحدي الأكبر أمام التطور الاقتصادي. وقد دفعت هذه المشكلات دولاً للجوء إلى سياسات انغلاقيه تمثلت في إغلاق الحدود والحد من تدفق رؤوس الأموال والحذر في الاستثمار. وأوضح أن الحلول لهذه التحديات لا تتم فقط على مستوى الدول بشكل فردي وإنما بشكل تكاملي بين التجمعات الاقتصادية مؤكداً أن الحلول التكاملية للتحديات الراهنة تتطلب إعادة فتح الحدود وتشجيع تدفق الأموال، ودعم القطاع المالي لضخ رؤوس أموال تسند المشاريع في الدول الأقل نمواً والدول النامية لأنها هي من يدعم النمو الاقتصادي في العالم.

وشهدت الجلسة التي استضافت مرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة نقاشات حول طبيعة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، ودور الأمم المتحدة لمجابهة الأزمات المختلفة، وتحديث آلياتها لتواكب التغييرات الكبيرة التي يشهدها العالم.

وقال سعادة السيد دانيلو تورك المرشح لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة الرئيس السابق لسلوفينيا، إن العالم بحاجة إلى حشد الطاقات والجهود وتعزيز الإرادة السياسية لمواجهة المشكلات التي يعانيها عالم اليوم، وتحويل الالتزامات السياسية إلى واقع عملي، ولاسيما فيما يتعلق بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 التي أقرها زعماء العالم العام الماضي.

واعتبرت سعادة السيدة فيسنا بوسيفتش المرشحة لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكرواتية السابقة أن التحدي الأكبر الذي يواجه العالم ليس الحروب ولا الإرهاب وإنما انعدام المساواة داخل الدول وبين الدول ذاتها. وقالت "إن انعدام المساواة يزيد الفقر والحرمان ويحرم الملايين من الحياة الكريمة".

وفي السياق ذاته، فإن سعادة السفيرة ناتاليا غيرمان المرشحة لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، نائبة رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون الإدماج الأوروبي السابقة بمولدوفا، دعت إلى اعتماد مقاربات تحقق المساواة داخل الدول وبين الدول ذاتها. واعتبرت انعدام المساواة سبباً رئيسياً للصراعات والحروب والتطرف والإرهاب.

بدوره أشار سعادة السيد سرجان كريم، المرشح لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة وزير الخارجية السابق في جمهورية مقدونيا، إلى تحديات مرتبطة بالنمو السكاني والتجارة والطاقة

والمؤسسات الأممية.واستبعد سعادته أي نمو اقتصادي يفوق 10% لأي من دول العالم. وقال "الحديث عن نمو يتجاوز 10% أصبح من الماضي". لكنه نبه إلى أن الدول النامية تحقق معدلات نمو أكثر من الاقتصادات المتقدمة.

وأشار سعادة فوك جريميتش، المرشح لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة وزير خارجية صربيا السابق، إلى أن العالم يشهد تحولات عميقة داعياً الأمم المتحدة للاضطلاع بدور أساسي في مواجهة التحديات المرتبطة بهذه التحولات. وقال إن الأمم المتحدة ليست جاهزة لمواجهة تحديات القرن 21 وآلياتها الراهنة لن تتمكن من تحقيق تقدم فيما يتعلق بأجندة التنمية المستدامة 2030.

وتناولت سعادة كارولين مالوني عضوة الكونجرس الأمريكي في مداخلتها التحديات الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار النفط والسلع، واستبعدت عودة أسعار النفط إلى ما فوق 100 دولار.ودعت الدول النفطية إلى البحث عن استثمارات أذكى وتعزيز التنوع الاقتصادي وزيادة موارد الدخل من خلال الاستثمار في البنية التحتية والقوى العاملة الماهرة والمتعلمة.

وخلص المشاركون في هذه الجلسة إلى ضرورة إصلاح المالية العامة، لاسيما في الدول النفطية من خلال تبني سياسات تعزز التنوع في مصادر الدخل، وكذلك العمل على مواجهة تحديات بطء النمو الاقتصادي العالمي، من خلال تبني جملة من الاصلاحات الهيكلية للاقتصادات الوطنية على المدين المتوسط والطويل. والتأكيد على ضرورة تحديث آليات عمل الأمم المتحدة لتواكب التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم.

الجلسة المتخصصة:
الأمن العالمي. الواقع الراهن والتحديات:

افتتحت هذه الجلسة بمداخلة لسعادة إسماعيل شرقي مفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، أشار فيها إلى أن أفريقيا جزء أساسي في منظومة الأمن العالمي، ولا يزال الإرهاب يشكل فيها تهديداً. وقال إن التجربة الأفريقية مفيدة لمناطق أخرى من العالم، حيث أمكن الاتحاد الأفريقي بفضل "نظام الإنذار المبكر" أن يتدخل بقوة كلما استشعر خطر إبادة أو مساساً خطيراً بحقوق الإنسان. وأضاف: "نملك الحق بالتدخل دون أن نسأل الإذن من البلدان المعنية".

أما سعادة ميغيل أنخيل موراتينوس وزير خارجية إسبانيا سابقاً، فقد تساءل من يقود العالم اليوم؟ وأجاب: إنما تقوده شركات عملاقة مثل غوغل وياهو وسواهما، وقد لا يكون هناك أحد في القيادة، فهو عالم مختلف ينبغي أن نعالج فيه قضايا الأمن بطرق مبتكرة. وعلى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة أن يصلح النظام لأنه لم يعد يستجيب لتحديات اليوم.

وأشار سعادة فرانكو فراتيني وزير خارجية إيطاليا السابق، إلى غياب أوروبا السياسي في عالم فقد توازنه ويشهد حرباً عالمية غير متناظرة، حيث تجد الشعوب نفسها ضحية عدم توازن النظام العالمي، داعياً إلى وقف ما يسود من بؤس ومظاهر الفقر والتسليح. وأكد أنه دون التعاون بين ضفتي المتوسط وتوحيد الموقف الأوروبي وتخطي البيروقراطية، فلن ننجح في حل المشاكل التي يتخبط فيها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو ما سيعود على أوروبا بالضرر.

وقالت سعادة رشيدة داتي وزيرة العدل السابقة في فرنسا، إن العالم لا يمكنه البقاء مكتوف الأيدي في حين تنهار الدول أمام الإرهاب المعولم. معتبرة أن أصل المشاكل والنزاعات التي يتخبط فيها العالم، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اجتماعي خالص. ودعت إلى إصلاح نظام الأمم المتحدة والتعاون لأن أي دولة بمفردها لا يمكنها حل هذه المشاكل. وأكدت على ضرورة وجود "تعبئة حقيقية فورية"، لمواجهة التحديات وتخطي الخوف.

ورأى سعادة محيي الدين عميمور وزير الإعلام الجزائري السابق أن هناك نية مبيته في تشويه الإسلام من خلال استغلال حوادث إرهابية منعزلة، في حين أن المنطقة كانت ولا تزال معرضة لأطماع استعمارية. وأن صفة "الجهادية" تطلق على أي عملية إرهابية يقوم بها شخص يائس فيما يقع التعتيم على ما يقوم به غير المسلمين. وأكد أن الإسلام ليس موضع ريبة حين يتعلق الأمر بالإرهاب، في حين أن عمليات غسيل الدماغ استعمارية أصلاً.

وأكدت سعادة رامونا مانيسكو رئيسة جمعية الصداقة القطرية – الأوروبية لدى البرلمان الأوروبي أن الحرب لا تدمر الحاضر فقط وإنما المستقبل أيضاً، وإذا لم نفعل شيئاً الآن فإن عناوين الصحف بعد عشرين عام ستكون حول النزاعات في الشرق الأوسط. وأضافت ينبغي التركيز فورياً على مساعدة الناس العالقين على الحدود بسبب النزاعات، وإذا كانت لدينا رؤية واضحة للمستقبل فسنكون بحاجة للقوة أيضاً من أجل تحقيقها.

وطالب المشاركون في الجلسة المتخصصة بالأمن العالمي بضرورة تضافر الجهود الدولية وعقد اتفاقيات جديدة لمواجهة التحديات المشتركة ومشكلات الفقر وعدم المساواة والبطالة والإرهاب وغيرها مما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

الجلسة المتخصصة الثانية:
أمن الخليج - الحوار بدل النزاع:

افتتحت هذه الجلسة بكلمة للسيد جمال خاشقجي مدير عام قناة العرب الإخبارية، أكد فيها أن الحوار فكرة ممتازة لحل النزاعات. والنزاعات غالب ومغلوب. وقدم مثل الإيرانيين الذين يصرون على دعم طاغية في سوريا والانقلابيين في اليمن. وقال إن الإيرانيين يدعون للحوار من جهة، ومن جهة أخرى يدعمون الحرب في سوريا ويدعمون حكم الأقلية في اليمن. وهم على الجانب الخاطئ من التاريخ بينما السعودية على الجانب الصحيح. وهو يرى أن الحوار ممكن لكن يجب أن يكون هناك حزم، وذكر أن السعودية تلعب دوراً مهماً وأحضرت جميع الأطراف في الكويت.

أما السيد جان ماري جوينيو رئيس مجموعة الأزمات الدولية في بلجيكا، فيرى أن صعوبة الحوار أمر واضح، وقد كانت كذلك في الحرب الباردة والآن أصبح العالم قطباً واحداً. وقال إننا بأمس الحاجة إلى التكامل والحوار بين جميع الأطراف، مشيراً إلى أن هندسة المنطقة غير ممكنة إذا استمرت حالة الصراع والنزاعات في الشرق الأوسط. ونبه إلى ضرورة وقف سباق التسلح بالمنطقة، وأوضح بأن الحاجة ماسة إلى تكامل عام وتكامل خاص يظهر الرغبة في الحوار والعمل على بناء الثقة التي تحتاج إلى دبلوماسية هادئة، وإلى ضرورة الأخذ بالصفقة الشاملة لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وتحدث الدكتور سيد عطا الله مهاجراني وزير الثقافة والإرشاد الإيراني السابق، مشبهاً تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" بمرض الزهري، ويرى أنه لن يكون هناك استقرار في منطقة الخليج إلا بالحوار الجاد.

ورأى السيد جابر الحرمي رئيس تحرير جريدة الشرق القطرية أنه ينبغي على الدول أن تبني المصانع بدلاً من التسلح، وأن يكون هناك حوار بدلاً من التهديد. فرغم الثروات الموجودة في المنطقة إلا أنها لم تحشد للتنمية وإنما لاحتقان وحشد طائفي. فسمو الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في سبتمبر 2015 دعا إلى الحوار في الأمم المتحدة، فهو يرى أن هناك حاجة ماسة إلى حوار جاد لتكون منطقة يحتذى بها وهناك تجارب ناجحة مثل تجربة الآسيان.

وأشار الدكتور علي رضا نوري زادة مدير مركز الدراسات العربية الإيرانية في لندن إلى أن هناك اختلافاً بين الشعب الإيراني والحكومة الإيرانية. فإيران لم تختر جيرانها، وكذلك الأمر بالنسبة لدول الخليج، التي لم تختر إيران لتكون جارتها. لذا فعلى الجانبين التكيف مع بعضهما البعض. وتوقع من المثقفين العرب أن يبادلوا الإيرانيين مشاعر الحب التي يكنها المثقفون الإيرانيون

للعرب، فهم يقومون بترجمة إنتاجهم الفكري للغة العربية إضافة لوجود قنوات تبث بالعربية بينما لا يوجد من قبل العرب من يقوم بالترجمة للغة الإيرانية أو قنوات إيرانية، كما تمنى أن تكون هناك حكومة علمانية في إيران. وفي النهاية فهو يشدد على الحوار بين الشعوب.

وتحدث الدكتور عبدالله الشايجي أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت، قائلاً إن المشكلة الأساسية هي عدم وجود توازن القوى (توازن الرعب)، وهذا يؤدي إلى سياسات عدم متوازنة وإلى الفوقية في التعامل. فإيران تسيطر على العراق التي استفادت من الاتفاق النووي، وهي تنظر للعرب من فوق، والخلاف مع إيران ليس خلافاً حدودياً بل هو خلاف استراتيجي، كما أن إيران تصدر الطائفية وترسل خلايا إرهابية لدول الخليج، فهي تريد أن تكسب من الغرب على حساب جيرانها. ودافع المتحدث بقوة عن ضرورة الوصول إلى توازن القوى قبل الحوار.

وقال الدكتور إيان أنطوني مدير معهد إستكهولم الدولي لبحوث السلام نحاول أن نمنع الثنائية القطبية في العالم مثل شرق أوكرانيا، كما أنه يمكن للاتفاقيات أن تعقد كما حصل في السنوات الستين الماضية وما يحصل في العالم، ويوجد لدينا شبكة كبيرة من المؤسسات الأوروبية ومستوى معتبر من الحوار بين المدن.

وأشار الدكتور ديغانغ سن مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية أن الخصومة السياسية بين السعودية وإيران تؤدي إلى عدم الاستقرار. فالأمن الجماعي يعتمد على جميع الأطراف وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. والسلام السيء أفضل من الحرب الجيدة، وتوجد عدة أمور لا بد من تطبيقها، ومنها أنه على دول الخليج أن تصل إلى التفاهم والحل السلمي وعدم التدخل ووضع الخلافات جانباً. وعليها أن تطبق بناء تكامل الثقة، ويمكن دولة قطر أن تلعب دور الوساطة، وبإمكان كافة الأطراف تحقيق الأمن الجماعي.

أكد أغلبية المشاركون في الجلسة المتخصصة بأمن الخليج أن إيران لا تريد التعايش بسلام مع دول المنطقة، وأنها تصر على دعم الطواغيت في العالم العربي، لاسيما في سوريا واليمن، مشيرين إلى أن إيران تقاتل الآن في سوريا وفي الوقت نفسه تدعو للحوار رغم أنها تدفع الرئيس السوري بشار الأسد وتضغط عليه لعدم الجلوس والتفاوض. كما أكدوا على أهمية التواصل بين الشعوب في المنطقة.

الجلسة المتخصصة الثالثة:
تحقيق الأجندة الدولية للتنمية المستدامة في ظل الأوضاع الراهنة للاقتصاد العالمي:

افتتحت أعمال الجلسة بمداخلة لسعادة نائب وزير خارجية اليونان ديمتريس مارداس أوضح فيها الخصائص الإيجابية للاقتصاد اليوناني، الذي يمتلك مركزاً لوجيستياً عالمياً، ومرافئ كثيرة، وقطاعاً سياحياً متميزاً. وقال كذلك إن الأزمة الاقتصادية جعلت الاقتصاد اليوناني منفتحاً أكثر على الخارج، فشركات البناء وسعت من عملياتها في كافة أنحاء العالم وأصبحت الشركات اليونانية تهتم بالأسواق العالمية أكثر من الأسواق الداخلية. كذلك استعرض الفرص المتاحة أمام المستثمرين في القطاع الخاص في مجالات السياحة والطاقة المتجددة، والصناعات الدوائية.

أما سعادة مايا فيستجيد نائبة وزير التنمية الاستراتيجية في السويد، فقد أشارت إلى أن العالم قد أقر بالإجماع أجندة التنمية المستدامة 2015 - 2030 التي تمت مناقشتها مع جميع الأطراف، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وجاءت هذه الأجندة شاملة لكل القطاعات وجميع الدول. وأكدت على استعداد الحكومة السويدية لتنفيذ أجندة التنمية الدولية، حيث تم تشكيل لجنة وطنية تضع خطة عمل متكاملة بالتعاون مع البلديات والنقابات، وأشارت إلى دور السويد في تقديم المساعدات للدول النامية وجهودها في مكافحة التغير المناخي.

وأشار سعادة شاهد مالك وزير التنمية الدولية السابق في المملكة المتحدة، إلى أن العالم لم يواجه الفقر بطريقة مستدامة، وأكد على دور الأمم المتحدة والوكالات التابعة في تعزيز التنمية المستدامة ومحاربة الفقر. فلولا هذه الوكالات لكان العالم في وضع أسوأ. ثم تحدث عن تزايد المساعدات التي تقدمها المملكة المتحدة لدعم جهود التنمية في الدول النامية والتي تخطت 0.7% من الناتج القومي. وأشار إلى جميع التحديات عابرة الحدود التي يشهدها العالم، كندرة الموارد، والتغير المناخي، والإرهاب، والمجاعة والفقر، كل هذه أمور هامة يجب مواجهتها بصورة جماعية.

وقال سعادة هيون أو سيوك نائب رئيس الوزراء وزير المالية السابق في كوريا الجنوبية، إن أجندة التنمية المستدامة تدعو إلى تحقيق النمو الشامل وهذا يستدعي انخفاض معدلات انبعاثات الكربون وإصلاحات هيكلية لتحسين الحوكمة وبيئة الأعمال والتنافسية، وخلق الوظائف. وهذه الجهود في الوطن والإقليم والعالم أساسية، لكن التنسيق أعم في ظل كثرة الأهداف السياسية وتعارضها. التنسيق بين السياسات مهم إذا أردنا تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030. وهذا يتطلب إعادة خلق اقتصاد عالمي يقود إلى نمو مستدام، ونحن اليوم بأمس الحاجة إلى إطار عام عالمي لضمان النمو ومعالجة مشكلة انعدام المساواة.

وتحدث الدكتور عشرت حسين عميد كلية إدارة الأعمال باكستان عن الأجواء التي جرت فيها صياغة الأهداف الإنمائية للألفية التي اتسمت باستقرار اقتصادي عالمي، وتحقيق معدلات نمو تخطت الـ 10% في كل من الصين والبرازيل. أما الأجواء التي جرت فيها صياغة أجندة التنمية المستدامة 2030 فتتمثل ببيئة اقتصادية عالمية صعبة وفوضى وعدم استقرار سياسي، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط. وأشار إلى أن أهداف التنمية المستدامة 2030 عالية الطموح، وتتطلب مضاعفة الجهود من جميع القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وحشد الموارد. كما أن الوضع الحالي المعقد في الدول النامية والناشئة والصراعات بين الفئات العرقية في تنام، وبناء التوافق داخل الدولة لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة يسير عكس المسار، وأن الفساد يشكل عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأجمع المشاركون في هذه الجلسة إلى أن العالم اليوم بأمس الحاجة لحشد الطاقات والجهود وتعزيز الإرادة السياسية لمواجهة المشكلات، وتحويل الالتزامات إلى واقع عملي لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، مؤكدين على ضرورة مشاركة القطاعات الثلاث، العام والخاص والمجتمع المدني، في تحقيق تلك الأهداف، فضلاً عن الدعم الذي يمكن أن تقوم به الوكالات التابعة للأمم المتحدة في هذا المجال.

3) اليوم الثالث، 23 مايو 2016

الجلسة العامة الرابعة:

الطاقة. الوضع العالمي الراهن: التحديات والفرص:

افتتحت هذه الجلسة بمداخلة لسعادة عبدالله بن حمد العطية نائب رئيس الوزراء وزير الطاقة والصناعة القطري السابق، الذي بيّن أن السبب الأساسي في التراجع الكبير لأسعار النفط لا يعود إلى نظرية المؤامرة التي يرددها البعض، بل إلى منظومة العرض والطلب في السوق العالمية التي تخضع لعوامل عديدة. وأكد أنه لا السعودية ولا أوبك تستطيع أن تتحكم بالأسعار العالمية للنفط، مشيراً إلى تراجع حصة أوبك من الإنتاج العالمي إلى حوالي (30%) بعد أن كانت تتخطى (70%)، حيث أن هناك دولاً أخرى كروسيا والمكسيك والنرويج تنتج كميات كبيرة من النفط، وتؤثر في السوق العالمية.

أما سعادة أنطونيو عيسوي كوندي وزير الطاقة والمناجم بجمهورية الدومنيكان، فقد أشار إلى أن هبوط أسعار النفط لم يجعل بلاده تتردد في تنويع مصادر طاقاتها، بل قامت بتخزين كميات كبيرة منه، واستطاعت المضي قدماً في الاعتماد على الرياح والشمس والاستكشافات الجديدة والإنتاج، مشدداً على أهمية توفير مصادر طاقة بأسعار معقولة للدول الفقيرة، والطاقة المتجددة مثل الرياح والمياه.

وأشار سعادة أيفان أوريانا مساعد وزير الطاقة والتعدين في فنزويلا، إلى وجود تفاوت في توزيع الطاقة التقليدية، غير أن الطاقة الشمسية لا تظهر ذلك التفاوت وعدم التناسق، وبغض النظر عن هذه الاختلالات والجهود التي يمكننا القيام بها لحلها، غير أن هناك مشاكل أخرى أكثر أهمية مرتبطة أكثر بالفقر.

وتحدث في الجلسة سعادة نصر الحامد وزير الطاقة والموارد المعدنية في بنغلاديش، مؤكداً أن انخفاض أسعار النفط رغم أنه يفيد بعض الاقتصادات، فهو يضر باقتصادات أخرى، مطالباً الدول المصدرة للنفط بالاستعداد لاستيعاب المسألة، ودعا إلى ضرورة خلق منظومة جديدة للطاقة تعتمد على المصادر المتجددة. وشدد على أهمية التوسع بالاستثمار في الطاقة الشمسية بوصفها متاحة في البلدان كافة مجاناً، حيث تُعد هي المستقبل في ظل ارتفاع أسعار النفط، واستخدامها على نطاق واسع، وأشار أيضاً إلى تشكيل منظمة جديدة للطاقة بقيادة دول الخليج العربي، بوصفها مركزاً للطاقة الشمسية في العالم.

من جانبه أكد الدكتور إبراهيم إبراهيم المستشار الاقتصادي في الديوان الأميري في دولة قطر،

أن تراجع أسعار النفط بلغ نحو (74%) بين منتصف عام 2014 و2016، وهذا أدى إلى وجود عجز في موازنات دول الخليج العربي يقدر بنحو (12%)، وهو ما دفع بها إلى وضع خطط لمواجهة هذا العجز، تتضمن خفض الإنفاق العام وترشيده، وتشجيع القطاع الخاص. وطالب بالتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ هذه البرامج والخطط.

أما سعادة سليمان الحربش مدير عام صندوق أوبك للتنمية الدولية، فقد أشار إلى أهمية توفير الطاقة في الدول بوصفها تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأشار إلى أن النفط سيبقى هو المصدر الأساسي للطاقة، لاسيما وأن الرياح والشمس والماء تستبدل فقط في قطاع الكهرباء بينما النفط والغاز هما الأساس. وأوضح أن أوبك وافقت عام 2011 على تخصيص مليار دولار لتوزيع الطاقة على فقراء العالم في (134) دولة عن طريق مشروعات لإعادة تأهيل توزيع الكهرباء ومشاريع الطاقة المائية.

وخلص المشاركون في هذه الجلسة إلى ما وصفوه بالدروس المنتقاة من أزمة النفط العالمية، حيث اتفقوا على وجود حاجة لمراقبة مركبة ومتنوعة لأزمة الطاقة، وارتباط ذلك بالبيئة. ولاحظوا أن إدارة الطاقة مسألة أساسية وتتطلب مشاركة الجميع، وأكدوا على أهمية الانتقال إلى مرحلة الاستثمار في الطاقة المتجددة بكثافة وعدم الاعتماد على النفط وحده. وشددوا على أن الاستثمار في الطاقة المتجددة هو استثمار في مستقبلنا الجماعي، وقراراتنا ليست فقط بيئية بل ستؤثر على كافة مناحي الحياة بما في ذلك الاقتصاد والتوظيف والصحة والأمن.

الجلسة العامة الخامسة:
دور المجتمع المدني في تحقيق الشراكة في التنمية:

افتتحت هذه الجلسة بمداخلة لسعادة حبيب بن محمد الريامي أمين عام مركز السلطان قابوس للثقافة والعلوم، تحدث فيها عن أهمية التجانس والتوافق وعدم الإقصاء لمكونات المجتمع المدني في عملية التنمية وبناء المجتمعات التي ينبغي أن تتم من خلال الشراكة والإنصات للآخر. وقال إن التاريخ شاهد على أن كل المجتمعات وجدت لتكون متجانسة، أما تلك التي يقع فيها الإقصاء فهي لا تتطور.

وتحدث الدكتور إيريك شوارتز عميد كلية همفري هيوبرت للشؤون العامة بجامعة مينيسوتا الأمريكية، عن إمكانية أن تستفيد الحكومات من دور منظمات المجتمع المدني في تقديم العون أثناء الكوارث والأزمات، وحث الحكومات على عدم تقييد المنظمات التي تهتم بالجوانب السياسية والاجتماعية وتقدم الخبرة والنصيحة وتعزز التقدم.

وأشارت سعادة آمال عبداللطيف المناعي رئيسة مؤسسة قطر للعمل الاجتماعي، إلى أن الوقت قد حان لطي صفحة السلطة المركزية الواحدة والأخذ بنهج الشراكة للتنمية. مؤكدة أن المجتمع المدني القوي يحتاج إلى عدة محفزات منها تشريعات قانونية تؤطر له، وحوار اجتماعي بين الدولة وكافة أطراف المجتمع، وخلق قيادات ورواد أعمال وصفوف ثانية من المهتمين بالنشاط الاجتماعي المدني.

وتحدث السيد محمد جويلي المدير العام للمرصد الوطني للشباب بتونس، عن المطبات والصعوبات التي تعترض المجتمع المدني، وأهمها انتشار بعض أشكال الفساد في هذه المنظمات. وقال: "أصبح لكل طرف من أطراف العمل المدني (المانحين الدوليين والمجتمع المحلي والمستفيد) ثقافته وتوجهاته وأهدافه الخاصة الأمر الذي يتطلب تحركاً واعياً لسد نقاط الضعف التي تحيط بالعمل المدني لتحقيق الاستفادة المرجوة منه".

ونبه السيد مراد باشا عضو مجلس الأمناء لهيئة الإغاثة الإنسانية التركية إلى أنه لا يمكن رفع التحديات الحالية المتعلقة بالتنمية والأمن دون إيلاء أهمية لدور المجتمع المدني في النهوض بالدول النامية. وضرب مثالاً على ذلك ما شهدته تركيا، حيث بلغ عدد منظمات المجتمع المدني بها حالياً نحو 150 ألف منظمة.

وقدم الدكتور فلاديمير بوتروف شوبوف من المعهد البلغاري للشؤون الدولية عرضاً موجزاً لتطور عمل منظمات المجتمع المدني في بلغاريا بعد عام 1989 وكيف تحولت من مؤسسات تواجه الدولة إلى كيانات مستقلة. وأصبحت تعرف في مراحل متأخرة بـ"معاهد صياغة السياسات". وقد أدى ذلك إلى تنامي ثقافة الشراكة مع الحكومة وإيجاد توازن بين دور ومسؤوليات الدولة ودور ومسؤوليات المجتمع المدني.

وأجمع المشاركون في هذه الجلسة على أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية لتواكب متطلبات العصر وتحقق الشراكة ليس على الصعيد المحلي فحسب بل أيضاً على الصعيدين الدولي والإقليمي. ودعا المشاركون الدول النامية إلى إفساح المجال للمجتمع المدني للقيام بدور في تعزيز التنمية، لاسيما في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة ومحاربة التطرف والإرهاب.

الجلسة الختامية:

ترأس هذه الجلسة سعادة الدكتور حسن بن إبراهيم المهندي مدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية، وقدم رؤساء جلسات المنتدى أبرز النقاط التي ناقشتها كل جلسة. فأعادوا التأكيد على ترابط القضايا الإقليمية والدولية والتأثير المتبادل بينها، وعلى أهمية الحوكمة والثقافة المشتركة والتنمية والعدالة والتنوع والإصغاء للآخر في بناء المجتمعات، وأوصوا بضرورة إيجاد قيادة مشتركة لمعالجة المشاكل وإصلاح الأمم المتحدة، ودعم التعليم والابتكار. واتفقوا على الحاجة إلى المراهنة على طاقات بديلة، وتحويل الالتزامات السياسية إلى واقع عملي. وحذروا من العواقب الوخيمة في التراخي عن تنفيذ القرارات الأممية، وعلى أهمية إشراك كل الأطراف في السعي لحل النزاعات بطرق سلمية، وإفساح المجال للشباب والنساء والمجتمع المدني للمساهمة في إثراء الحياة العامة.

واختتم المنتدى بكلمة سعادة سلطان بن سعد المريخي مساعد وزير الخارجية للشؤون الخارجية بدولة قطر، أشاد فيها بالمساهمة القيمة للمشاركين خلال الجلسات المثرية بنقاشاتها، بما في ذلك كبار القادة والسياسيين والخبراء من مختلف دول العالم، وقدم الشكر لجميع المشاركين الذين تبادلوا الأفكار والرؤى على امتداد ثلاثة أيام، وطرحوا الحلول لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه العالم.